اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

صراعنا مع التضخم

حسام الساموك

وردنا من جديد تعقيب ثان من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول إشكالية التضخم وتداعياتها، وإذ نرحب بالرد وننشره كاملاً بكل ما يحويه من عتاب وردة فعل قاسية، نود ان نذكر الاخوة في وزارة التخطيط وجهازها المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ان ما يهمنا اولاً واخراً، شن حملة شاملة لحث مؤسساتنا الاقتصادية والمالية وموطنينا أجمعين على اولوية التصدي لخطر التضخم وما يمكن ان يلحقه من ضرر بالغ ببيئتنا الاقتصادية وحياتنا المعيشية عموماً، بالرغم من اصرار كاتب التعقيب الأول الذي وردنا من وزارة التخطيط على ان التضخم النقدي حالة عابرة في اقتصادات الدول، ورددنا عليه في حينه بأن التضخم العابر ممكن ان يكون بنسبة ٥- ٧ بالمئة وليس ٧٠ بالمئة وقد بلغ قبل أيام قلائل حسب مؤشر الجهاز المركزي للاحصاء نفسه ٧٦,٦ بالمئة و (الحسابة تحسب).

وقد سررنا فعلاً بالحساسية الواضحة نتيجة اطرائنا بدور البنك المركزي في مواجهة ظاهرة التضخم وتداعياتها، متمنين ان تتحول الى منافسة أكثر سخونة بين الجهاز المركزي للاحصاء والبنك لمجابهة تلك الاشكالية التي نعدها وباءاً خطيراً، خاصة اننا تبنينا- باعتزاز- حملة مجابهة التضخم ونظمنا طاولة مستديرة بالتعاون مع متخصصين من البنك المركزي وفعاليات اكاديمية ومصرفية، كنا نتوقع ان يبادر الجهاز المركزي للاحصاء أو وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لحضورها، وقد ترددنا في توجيه الدعوة لهما بعد ان يئسنا من تجاوبهما معنا حيث سبق ان وجهنا دعوات عدة لوزارة التخطيط لحضور طاولاتنا الاقتصادية كان اخرها كتاباً موجهاً الى مكتب السيد الوزير لدى تنظيمنا الطاولة الخاصة بمناقشة واقع الحصة التموينية، ومع ذلك مازلنا نطمح ان يشاركنا الاخوة في وزارة التخطيط أو جهاز الاحصاء في طاولاتنا المستديرة المقبلة وصولاً الى تعزيز توجهات مشتركة لبناء آليات العمل في الساحة الاقتصادية بمختلف قنواتنا، حيث كانت اشكالية التضخم التي ننشر فعالياتها حالياً مادة طاولة الاسبوع المنصرم..

نعود لنؤكد اعتزازنا بوزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء فيها، ضمن سعينا لتعزيز مواجهة همومنا الاقتصادية المشتركة لاتأجيج خلافات شكلية قد تستفز بعضنا.

وقائع طاولة المدى المستديرة

تحديات الحالة التضخمية في الاقتصاد العراقي

بعد ان اكمل الدكتور مظهر محمد صالح الخبير الاقتصادي المعروف والمدير العام للبحوث والاحصاء في البنك المركزي العراقي تقديم بحثه (الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق) تلاه الدكتور ابراهيم الورد التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ببحث تحت عنوان (التضخم الاقتصادي في العراق: اسباباً واثاراً ومعالجات) لتبدأ بعدهما مرحلة التعقيبات وسط حضور حشد كبير من الباحثين المتخصصين وجمع من المصرفيين والمعنيين بمختلف التوجهات الاقتصادية..

(الجزء الثالث)

تقدمت الدكتورة هناء عبد الحسين الطائي الاستاذ المساعد في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد بتعقيب تفصيلي على البحثين الخاصين بالدكتورين مظهر والورد حيث جاء في مداخلتها:

مما لاشك فيه ان التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي يكشف لنا الكثير من الحقائق الواقعية والمتمثلة بشيوع مظاهر الفقر والبطالة والاختلالات في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الارتفاعات الهائلة والمستمرة في مختلف أنواع السلع والخدمات وبالاتجاه الذي ادى الى تفاقم مشكلة التضخم بالرغم من كونها من المشكلات الاقتصادية المعقدة التي باتت تثير اهتمام أفراد المجتمع (بدءاً) من المواطن العادي وصولاً الى واضعي السياسة الاقتصادية في العراق.

ولا يغيب عن الاذهان ان مشكلة التضخم افرزتها جملة من العوامل والمسببات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالاقتصاد العراقي أو بحكم سياسة الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي ولا مجال للخوض في تفاصيلها ولكن نحاول التركيز على العديد من الامور المستمدة من الواقع العملي وساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم الفجوة التضخمية بين العرض والطلب المحليين.

وبالرغم من اختلاف الظروف بين اوضاع العراق الآن عما كانت عليه سابقاً الا ان عنف السوق وسلطته سيظلان يفعلان فعلهما في الشرائح الفقيرة في المجتمع، والوضع في المرحلة الانتقالية يتطلب ان يتقبل المجتمع وكذلك الدولة نوعاً من النظام في السوق (جهاز الأسعار) وبما يسهم في خلق مواءمة وتناغم بين أسعار منتجات يتم انتاجها من قبل القطاع العام واسعار منتجات تنتج من قبل القطاع الخاص بحيث يؤمن حسن الانتقال نحو نظام حر للاسعار.

ولكن بصورة تدريجية، لان الوضع الحالي لا يتحمل تحرير الأسعار بشكلها المطلق أو تخفيض أسعار الخدمات بشكل مفاجئ لان معدل الدخل القابل للتصرف للفرد العراقي لا يتحمل هذا الاجراء، فضلاً عن انخفاض مستوى التوظيف من القطاعين العام والخاص وبالتالي انخفاض مستوى الاجور لبعض الفئات ولاسيما العاملين في القطاع العام لكن مع اتجاه انخفاض نسبة هؤلاء بالنسبة لمجموع العاملين، حيث لايزيد عدد منتسبي القطاع العام على (٩٠٠) الف شخص بحسب تقديرات وزارة التخطيط.

بالإضافة الى ذلك الصعوبات المالية التي تواجهها الدولة ولاسيما عجز الموازنة العامة للحكومة الذي بلغ عام ٢٠٠٦ حوالي (٥٥٧١) مليار دينار ولكن مع ذلك لا تستطيع الدولة ان تتخلى عن موضوع تأمين جزء من الحاجات الأساسية لافراد المجتمع وبأسعار رمزية جداً، لذلك لجأت الى اتخاذ إجراءات تمثلت بضرورة اعادة التوازن للموازنة المثقلة بالعجز واعادة النظر بمكونات الموازنة المتمثلة بالنفقات والايرادات وجعل السياسة الاقتصادية الاصلاحية تتوافق مع متطلبات الاصلاح التي نادى بها صندوق النقد الدولي، كما ان اصلاح الأسعار له منافع أخرى للاقتصاد العراقي ولكن الاقدام عليه يتطلب مقدمات ضرورية ومن اهمها كيف يمكن الحفاظ على القوة الشرائية كدخل المواطن العراقي وبشكل خاص العوائل الفقيرة؟

وفي مقدمة الفقرات التي تمت اعادة النظر فيها ضمن الموازنة العامة

د.مظهر محمد صالح

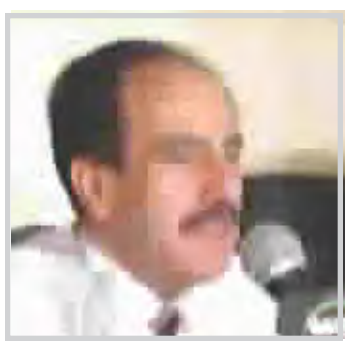

د. ابراهيم الورد

للحكومة الغاء الدعم الحكومي لاسعار المشتقات النفطية الذي يمثل (٨,١٪) من الانفاق العام بما يشكله من عبء على موازنة الدولة، وكذلك إلغاء جزء من الدعم لبعض فقرات البطاقة التموينية لاسباب تتعلق بفساد الجهاز الإداري فضلاً عن كونه هو الآخر موازنة الدولة حيث يشكل الدعم (٨,٩٪) من الانفاق العام.

ان القرار الاقتصادي الذي اتخذته الدولة برفع الدعم بشكل تدريجي هو بمثابة خطوة شجاعة لتصحيح اخطاء الماضي، وكانت له آثار ايجابية من خلال الدور الذي قامت به الحكومة في اعالة الكثير من الاسر والعوائل العراقية الفقيرة حيث خصصت الحكومة العراقية ضمن موازنة عام ٢٠٠٦ مبلغ (٥٠٠) مليار دينار كميزانية لتنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية والمشكلة بموجب قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ وتجاوز الآثار الجانبية لعمليات الاصلاح الاقتصادي والمحافظة على القوة الشرائية لفئات المجتمع المتضررة وتخصيص دفعات نقدية لأكثر من مليون عائلة فقيرة وبواقع (٥٠) خمسين الف دينار كحد أدنى و(١٢٠) الف دينار كحد اعلى.

لذلك نرى ان رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وجزء من فقرات البطاقة التموينية لم تكن اثار ايجابية فحسب وانما كانت له اثار سلبية مباشرة وغير مباشرة ساهمت الى حد كبير في تفاقم مشكلة التضخم من خلال الطلب المتزايد للعوائل العراقية على المشتقات النفطية مقابل انخفاض حجم المعروض منها بسبب تزايد عمليات التهريب الى خارج القطر، وضعف الطاقة الانتاجية للمصافي العراقية فضلاً عن ظهور السوق السوداء لمبيعات المشتقات النفطية وباسعار مضاعفة ساهمت في تآكل الزيادة النسبية الحاصلة في مستويات الدخول لموظفي الدولة وارتفاعات أخرى وبصورة غير مباشرة في أسعار السلع والخدمات الاخرى.. علماً بان أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة يعتبرون من أكثر الفئات تضرراً بالارتفاعات الحاصلة في مستوى الأسعار وكذلك الافراد العاطلين عن العمل الذين يمثلون (٧-٨) ملايين مواطن عاطل، مما ادى الى تفاقم مشكلة التضخم الى جانب الفقر الذي لا يقل عن (٦٠٪) .

بالاضافة الى حصول تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي وتآكل حقيقي في مستوى الناتج الإجمالي على المستوى القطاعي بسبب وجود عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وهذا سيؤدي الى طلب متزايد على النقد الأجنبي لسد العجز وبالتالي ارتفاع سعر العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة للدولة، بما ينعكس بدوره على الوضع المعيشي للمواطنين.

والملاحظ ان مجلس الوزراء اتخذ قبل ايام قلائل قراراً تضمن تشكيل لجنة تقوم بدراسة جدول رواتب الموظفين من دوائر ومؤسسات الدولة وبحث السبل الممكنة لتعديل هذه الرواتب في ظل ارتفاع نسبة التضخم التي تصل الى حوالي ٧٠٪ مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للمواطن العراقي.

كما انه لابد للسياسات الضريبية والنقدية وسياسات أسعار الصرف ان تضمن تفادي التضخم وتشوهات الأسعار الى حدها الأدنى، حيث ان سياسة الصرف المتبعة في الاقتصاد العراقي هي سياسة حرف ثابتة تجاه الدولار، الا انها لم تكن فعالة، حيث لم يستطع البنك المركزي تثبيت الدينار تجاه الدولار وانما قام باتباع أسلوب مزادات العملة لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار عند سعر محدد يقارب سعر الصرف في السوق الموازي.

الا ان هذه السياسة لا يمكن ان تتماشى مع الوضع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل فهي تكون ناجحة على المدى القصير فقط وبشكل نسبي يمكن ان تستمر في الاجل المتوسط ولكن ستكلف السلطة النقدية مبالغ كبيرة وحجماً ضخماً من الاحتياطات والعملات الأجنبية وبخاصة الدولار.

كما ان حرية التعامل والصرف الأجنبي متاحة في العراق بفعل الانفتاح الاقتصادي واصبح تداول العملة حراً داخل العراق وخارجه الا انه يخضع لعوامل العرض والطلب، وفي الختام ان امامنا شوطاً طويلاً نقطعه في طريق التصحيح الاقتصادي واعادة الهيكلية كي نسير نحو تحسين سعر الدينار العراقي ورفع قيمته وبما يسهم في معالجة مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

تعقيب د. حسن نوري الياسري

وعقب الدكتورة الطائي الدكتور حسن نوري الياسري الأستاذ المساعد في كلية الإدارة والاقتصاد بتعقيب ثان جاء فيه :

يؤكد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عدم قدرته على معالجة مشكلتي التضخم النقدي والبطالة في آن واحد، ذلك ان الفكر الكلاسيكي كان يؤمن بعضوية النشاط الاقتصادي وبان حركة الاقتصاد القائمة على اطلاق قوى السوق تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائياً، المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اليوم هي مشكلة مركبة تتمثل بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد وما يطلق عليه اصطلاحاً بالتضخم الركودي.

ان مفتاح معالجة اشكالية التضخم والكساد انما تكمن في رأينا في خلق طاقات انتاج اضافية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي الراهنة ومن جهة ثانية فان تحريك النشاط الاقتصادي وخلق طاقات إنتاج جديدة عن طريق النشاط الخاص يتطلب تفعيل مؤسسات اقتصاد السوق ويستلزم اولاً زيادة الطلب على القوى العاملة الذي سيضمن تحقيق هدفين أساسيين الأول هو خلق طلب فعال على السلع الاستهلاكية من جهة وطلب فعال آخر على الإنتاج أو عوامل الإنتاج مما سيؤدي في الحالتين الى تحفيز جمهور المستثمرين على الاستثمار في قطاعات الإنتاج والخدمات.

ان الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على النفط في تكوين دخله القومي وفي هذا الإطار فانه اقتصاد يفتقر الى التماثلية بين الدخل القومي والناتج القومي حيث يولد قطاع النفط ٣/٢ من الناتج المحلي الإجمالي في حين يستوعب هذا القطاع ٢٪ من عدد المشتغلين بالاقتصاد الوطني بينما تساهم القطاعات السلعية "الصناعة والزراعة" بخمس الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فان الإنفاق المحلي لأي جزء من الدخل المتولد من النفط ادى الى ممارسة ضغوط تصاعدية على الأسعار وهنا تكمن أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لأنه أكثر كفاءة وديناميكية في استغلاله للموارد الاقتصادية وفي الوقت نفسه تكون الضرائب التي يدفعها مصدراً مهماً لايرادات الدولة.

ان الدولة غالباً ما تقوم بانفاق وارداتها من النفط في مجالات غير إنتاجية وتتوسع في الاستخدام تحت ضغط الاهداف السياسية والاجتماعية فتزداد البطالة المقنعة وتنخفض الإنتاجية وترتفع الأسعار في الوقت نفسه .

الاقتصاد العراقي اليوم هو اقتصاد أزمة بكل معانيها وابرز معالم هذه الأزمة ، أزمة الوقود وأزمة الطاقة الكهربائية وانعكاساتها سلباً على ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار وتأثيراتها على الطاقة الإنتاجية فانخفضت كمية السلع والخدمات، وفي ظل هذه الأزمة المركبة والمعقدة نقترح ما يلي:

١- تخفيض الانفاق الحكومي غير المنتج لان هذا الانفاق الذي لا تتمكن الحكومة من تغطيته بواسطة الضرائب هو الذي يكون الفجوة التضخمية.

٢- ربط الأجور بالإنتاجية الحدية بحيث لا تزيد علبها أي انها لا تسمح بزيادة الأجور بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الانتاج.

٣- تخفيض الطلب الكلي عن طريق الضرائب المباشرة وزيادة فاعلية الجهاز الضريبي.

٤- الرقابة الحازمة على عرض النقد وتنظيم الطلب على النقد بواسطة متابعة معدل التوسع النقدي.

مؤشر التضخم الشهري ... والجهة المسؤولة عن احتسابه!!

رد توضيحي على المقال المنشور في صحيفة (المدى) الغراء في عددها الصادر يوم ٢٠٠٦/٩/٦ لكاتبه السيد حسام الساموك والمعنون (التضخم ٧٠٪ ... والحبل على الجرار).

لقد ورد في المقال المذكور ان البنك المركزي العراقي قد اعلن (وبجرأة يحسد عليها) بان نسبة التضخم السنوي لشهر تموز المنصرم قد بلغت ٧٠٪ وقبلها اعلن البنك المركزي ان نسبة التضخم السنوي قد بلغت ٥٢,٥٪ في شهر حزيران المنصرم.

نود ان نبين ان الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي هو الجهة الاحصائية الوحيدة التي تقوم باحتساب نسب التضخم الشهري الحاصل في اسعار السلع والخدمات وان هذه النسب تعلن من قبل السيد وزير التخطيط والتعاون الانمائي شهرياً وان نسبة التضخم التي اعلنها البنك المركزي العراقي بجرأة يحسد عليها هي اصلاً نسبة اطلقها السيد وزير التخطيط والتعاون الانمائي ببيان صحفي قبل ان يعلنها البنك المركزي.

وان مصدر بيانات التضخم التي يعلنها البنك المركزي او غيره من المؤسسات هو الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

نقول ايضاً ان احتساب التضخم هو عمل احصائي ينجز من قبل كادر احصائي متخصص وباعتماد اساليب علمية رصينة ووفقاً للتوصيات الدولية الموصى بها في هذا المجال حيث يتم جمع اسعار السلع والخدمات ميدانياً وتجري المعالجة الالية واصدار التقارير في مركز الجهاز ولايمكن لاية جهة اخرى كالبنك المركزي او غيره من المؤسسات ان ينجز هذا العمل الاحصائي النوعي ومن المهم ان نذكر ان الجهاز يتعامل بكل شفافية وحرفية مع المؤشرات الاحصائية كافة ومنها مؤشر التضخم وانه ليس من دأب الجهاز ان يقلل من شان التضخم ولكن في نفس الوقت يعطي صورة حقيقية عن واقع الحال .

لقد اوضحنا هذه المسالة في مقالتنا المنشورة في صحيفة المدى بعددها الصادر بتاريخ ٢ ايلول ٢٠٠٦ واوضحنا ان نسبة التضخم ٥٢,٥٪ هي نسبة احتسبها الجهاز وتعبر عن الزيادة في اسعار السلع والخدمات في شهر حزيران ٢٠٠٦ بالمقارنة مع شهر حزيران ٢٠٠٥ والتعليق نفسه ينسحب على النسبة ٧٠٪ التي تعبر عن التضخم في شهر تموز ٢٠٠٦ بالمقارنة مع شهر تموز ٢٠٠٥ . ان هذه النسبة هي احد المؤشرات التي يحتسبها الجهاز والتي تعبر عن التضخم السنوي ولكن النسبة المفضلة في قياس التضخم السنوي لا تعتمد على مقارنة اسعار شهر حالي مع اسعار شهر من السنة السابقة وانما تقارن متوسط اسعار السنة الحالية مع متوسط اسعار السنة السابقة وعليه يكون التضخم في سنة ٢٠٠٥ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٤ هو ٣٧٪والتضخم في الاشهر الستة الاولى من سنة ٢٠٠٦ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٥ هو ٣٧,٥٪ .

وعليه نؤكد مرة ثانية ان الجهاز المركزي للاحصاء لم يتبجح بالحد من مؤشرات التضخم كما اشار السيد كاتب المقال وانما يتعامل مع كافة المؤشرات ومنها مؤشرات التضخم كحالة علمية مستقلة وبعيدة عن التاثيرات والضغوطات سياسية كانت ام غيرها وان لامصلحة له في التقليل من اهمية التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية وعلى الكاتب ان يتاكد ويطلع على مصدر البيانات التي يعلنها البنك المركزي العراقي قبل اطلاقه العبارات غير الدقيقة ونرفق البيان الصحفي للسيد وزير التخطيط لشهري حزيران وتموز ٢٠٠٦ والذي يشير الى مصدر البيانات التي اعلنها البنك المركزي ....

مع وافر تقديرنا